Al-Farabi Journal of Humanities, Special Issue of the Ninth Scientific Conference
Volume (2) December (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

استشراف المخاطر المستقبلية في ضوء المقاصد الشرعية دراسة منهجية وقائية.

م.م. ضرغام مشعان حسين/كلية الامام الأعظم

م.م. شهاب أحمد سباح/ ديوان الوقف السني/ قسم اوقاف الاسحاقي

م.م. زهير أحمد عبد/ ديوان الوقف السني/ اوقاف الرصافة

M.M. Durgham Masha'an Hussein / Al-Imam Al-A'zam University College
M.M. Shihab Ahmed Sibah / Sunni Endowment Diwan / Ishaqi Endowments Department
Asst. Lecturer Zuheir Ahmed Abd / Sunni Endowment Diwan / Al-Rusafa Endowments Department

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان منهجية استشراف المخاطر المستقبلية في ضوء المقاصد الشرعية، من خلال تحليل الأسس المفاهيمية للمخاطر، وتوظيف قواعد المقاصد في صياغة رؤية وقائية تسهم في حماية الإنسان والمجتمع والدولة، يعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي يهتم بربط مبادئ الشريعة بعلوم الاستشراف الحديثة للوصول إلى نموذج فاعل في إدارة المخاطر المستقبلية. الكلمات المفتاحية

استشراف المستقبل، المخاطر المستقبلية، مقاصد الشريعة، المنهج الوقائي، درء المفاسد.

Abstract

This research examines a methodological framework for anticipating future risks in light of the objectives of Islamic law (Maqāṣid al-Sharīʿah). It analyzes the conceptual foundations of risk, and proposes a preventive vision derived from Maqāṣid principles to enhance protection of society, individuals, and state institutions. The study applies a descriptive-analytical approach that integrates Shariah objectives with modern foresight studies to formulate an effective model for future risk management. **Keywords**

Future foresight, future risks, Maqasid al-Sharia, preventive approach, harm prevention.

المقدمة

يمثل استشراف المخاطر المستقبلية أحد المرتكزات الأساسية في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، حيث تتسارع التغيّرات الرقمية، وتتعمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتتسع دائرة المخاطر العابرة للحدود، ولم يعد التعامل مع هذه المخاطر مقتصرًا على ردود الفعل أو التدخلات اللاحقة، بل أصبح يعتمد بصورة أكبر على بناء نماذج وقائية تستند إلى رؤى استشرافية متقدمة. وتبرز أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى الربط بين المنهج العلمي في استشراف المستقبل وبين المنظومة المقاصدية في الشريعة الإسلامية التي تقوم على حفظ المصالح ودرء المفاسد، ومن ثمّ، فإن استحضار المقاصد الشرعية في تقدير المخاطر يمنح العملية الاستشرافية بعدًا قيمياً ومعرفياً يعزز من قدرتها على حماية الإنسان والمجتمع والدولة ضمن رؤية متوازنة وشاملة.

أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار موضوع "استشراف المخاطر المستقبلية في ضوء المقاصد الشرعية: منهجية وقائية "لعدة أسباب، من أبرزها:

١. الحاجة الملحّة لتطوير مناهج حديثة تجمع بين علوم الاستشراف والنظر المقاصدي في ظل تصاعد التحديات التقنية والأمنية والفكرية.

٢. ندرة الدراسات التي تعالج المخاطر المستقبلية من منظور مقاصدي مباشر، رغم أهمية هذا المنظور في صياغة السياسات الوقائية وصناعة القرار.

٣. أهمية المقاصد الشرعية باعتبارها نظامًا معرفيًا متكاملًا قادرًا على قراءة المآلات ووضع ضوابط تحمي الضرورات والحاجيات والتحسينيات.

٤. الرغبة في تقديم نموذج علمي تطبيقي يسهِم في توجيه المؤسسات والهيئات المختصة نحو تبني سياسات استشرافية مستندة إلى منهج شرعي أصيل.

٥. الحاجة إلى تعزيز الوعي الاستراتيجي في المجتمعات الإسلامية لتمكينها من التعامل مع المخاطر المستقبلية عبر رؤية تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

فرضية البحث

تنطلق فرضية هذا البحث من أنّ المقاصد الشرعية تمتلك قدرة منهجية على بناء إطار وقائي فعّال لاستشراف المخاطر المستقبلية، بما يسهم في حماية المصالح العامة والخاصة، وتنظيم القرارات المستقبلية وفق رؤية واعية بالمآلات.وهذه الفرضية سيتم اختبارها من خلال تحليل الأسس النظرية للاستشراف، وبيان دور المقاصد في تقدير المآلات، ثمَّ تقديم نموذج وقائي مستند إلى المنهج المقاصدي.

هيكلية البحث

جاء هذا البحث وفق خطة تتكون من مبحثين رئيسين، يتضمن كل منهما ثلاثة مطالب على النحو الآتي:**المبحث الأول: الأسس النظرية لاستشراف المخاطر المستقبلية** المطلب الأول :مفهوم المخاطر المستقبلية وطبيعتها.المطلب الثاني :العلاقة بين الاستشراف وإدارة المستقبل.المطلب الثالث :مرتكزات بناء الرؤية المستقبلية.**المبحث الثاني: المنهجية الوقائية في ضوء المقاصد الشرعية** المطلب الأول :الأساس المقاصدي في دفع المفاسد ومنهج الوقاية.المطلب الثاني :توظيف المقاصد الشرعية في تحليل وتقدير المخاطر المستقبلية.المطلب الثالث :بناء النموذج الوقائي للمخاطر المستقبلية في ضوء المقاصد.

المبحث الأول: الأسس النظرية لاستشراف المخاطر المستقبلية

المطلب الأول :مفهوم المخاطر المستقبلية وطبيعتها

تُظهر الدراسات الحديثة أنّ تحليل المخاطر المستقبلية بات يعتمد على النماذج التنبؤية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والخوارزميات التحليلية لفهم الأنماط المتكررة والتقلبات غير المتوقعة. وقد أثبتت هذه النماذج فعاليتها في التنبؤ بالأزمات المالية، وانتشار الأوبئة، واتجاهات الأمن السيبراني، مما يجعلها أداة مركزية في فهم طبيعة المخاطر المستقبلية[1]. كما أن جزءًا كبيرًا من طبيعة المخاطر المستقبلية يرتبط بما يسمى مشكلة "الصدمة المفاجئة"، وهي تلك الأحداث التي تقع دون إنذار كافٍ، وتتميز بسرعة انتشارها وقلة القدرة على التنبؤ بتداعياتها. ومن أمثلتها: الانهيارات الاقتصادية السريعة، انهيار سلاسل التوريد، الثغرات التقنية واسعة النطاق، والكوارث الطبيعية المفاجئة. وتبيّن الأدبيات أنّ هذا النوع من المخاطر هو الأخطر لأنه يختبر جاهزية المجتمعات وقدرتها على امتصاص الصدمة[٢].ومن الخصائص المهمة للمخاطر المستقبلية ما يطلق عليه"تأثير التداخل القطاعي، أي أن المخاطر لم تعد مقتصرة على مجال واحد، بل أصبحت عابرة للقطاعات؛ فمشكلة أمنية قد تتحول بسرعة إلى مشكلة اقتصادية، ثم إلى اضطراب اجتماعي، وهذا التداخل يجعل عملية الاستشراف أكثر تعقيداً، ويستلزم وجود منهجية متعددة التخصصات[3]وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن تقييم المخاطر المستقبلية يحتاج إلى الجمع بين البيانات الصلبة (Hard Data) مثل الإحصاءات الاقتصادية والبيانات المناخية، والبيانات اللينة (Soft Data) مثل التوقعات السلوكية، واستطلاعات الرأي، والاتجاهات الاجتماعية، لأن الاعتماد على نوع دون الآخر قد يؤدي إلى تحليلات منقوصة[4]. ومن زاوية أخرى، ترتبط طبيعة المخاطر المستقبلية بما يعرف بـ "تقلب المنظومات المعرفية"، فالأدوات التي كانت فعالة في التحليل قبل عشر سنوات قد لا تكون مناسبة اليوم بسبب التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا. وهذا يعني أنّ دراسة المخاطر المستقبلية ليست دراسة جامدة، بل هي مجال متجدد يتطلب تحديثًا مستمرًا للمعارف والنماذج والأدوات[5]. أما في الإطار القيمي، فإنّ دراسة المخاطر المستقبلية ترتبط كذلك بالوعي الإنساني، إذ إنّ كثيراً من المخاطر تنشأ من سلوك الإنسان نفسه، مثل التلوث، وسوء استخدام التكنولوجيا، ونشر المعلومات المضللة، وهشاشة الثقة المجتمعية، ويذهب عدد من المفكرين إلى أنّ تحسين الوعي المجتمعي والسلوك الأخلاقي يشكل جزءًا أساسياً من الحدّ من المخاطر المستقبلية[٦].وقد تناولت المؤسسات العالمية المتخصصة، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، مفهوم المخاطر المستقبلية ضمن تقارير سنوية، توضح فيه خريطة المخاطر التي تجمع أكثر من خمسين نوعاً من التهديدات المحتملة، مصنّفة بحسب درجة احتمال وقوعها وشدة تأثيرها، وتؤكد هذه التقارير أن أخطر المخاطر في العقود القادمة ستكون بيئية وتقنية واقتصادية بالدرجة الأولى[٧]. وفي السياق الإسلامي، نجد أن فكرة "التوقع والاستعداد" متجذرة في التراث الشرعي، حيث تدعو النصوص إلى الحذر من المآلات، واعتبار

العواقب، والوقاية قبل حدوث الخطر، وهذا يتقاطع بوضوح مع جوهر الدراسات المستقبلية، فقد أكّد الإمام الشاطبي أن النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً، وهو ما يشكل أساساً في فهم المخاطر والنتائج المحتملة قبل وقوعها[8].ومِمَّا يعزز أهمية دراسة المخاطر المستقبلية أنها تتصل مباشرة بمفهوم الأمن القومي الشامل، الذي لم يعد مقتصراً على الحدود والجيش، بل يشمل الأمن المائي والغذائي والاقتصادي والسيبراني والصحي والمعرفي. وهذا البعد الشامل يجعل دراسة المخاطر المستقبلية ضرورة استراتيجية لبناء سياسات فاعلة وقادرة على مواجهة تحديات عالم سريع التغيّر[9].

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستشراف وإدارة المستقبل

تُعدّ العلاقة بين الاستشراف وإدارة المستقبل علاقةً تكاملية، تقوم على أن الاستشراف هو مرحلة تحليلية استباقية، بينما إدارة المستقبل هي مرحلة تنظيمية تنفيذية، فالاستشراف يزوّد صانع القرار بالتصورات المحتملة، ويحدد المسارات المتوقعة، أما إدارة المستقبل فتعمل على تحويل تلك التصورات إلى سياسات وخطط بعيدة المدى تعمل على تقليل المخاطر وتعظيم الفرص[١٠]وقد اتفقت الأدبيات على أن الاستشراف يشكّل العقل التحليلي للمستقبل، بينما تشكل الإدارة اليد التي تصنعه، إذ يعتمد الأولى على تحليل الاتجاهات والبيانات والسيناريوهات، أما الثانية فتعتمد على التخطيط ووضع البدائل وتنفيذ السياسات. ومن ثمّ فإنّ أي خلل في مرحلة الاستشراف سيقود بالضرورة إلى خلل في إدارة المستقبل[١١].وتبرز أهمية الربط بين الاستشراف وإدارة المستقبل في أن كلاهما يتعامل مع عامل الزمن، ولكن بطرق مختلفة؛ فالاستشراف يتعامل مع الزمن كمساحة للتحليل، بينما إدارة المستقبل تتعامل معه كمساحة للعمل والتطبيق. وهذا يعني أنّ التكامل بينهما يحقق دورة معرفية – تنفيذية تجعل القرارات أكثر توازناً ودقة[١٢]ويرى عدد من الباحثين أن العلاقة بين المجالين تشبه العلاقة بين الرؤية الاستراتيجية والبرامج العملية؛ فالرؤية تحتاج إلى تحليل ووعي بالمآلات، بينما البرامج تحتاج إلى آليات وإجراءات محددة. وعليه، فإن الاستشراف هو الذي يرسم *الصورة الكلية المستقبلية*، في حين أن إدارة المستقبل تتولى "*هندسة المسار*[13].وتُظهر التجارب التنموية في الدول المتقدمة أن نجاح إدارة المستقبل مرهون بفهم دقيق لعملية الاستشراف، إذ تعتمد الدول على أنظمة رصد مستمرة للاتجاهات، وعلى فرق تحليلية متخصصة، وعلى بناء سيناريوهات متعددة، ثم تقوم بتكييف خططها الحكومية بناءً على هذه السيناريوهات. وهذا يؤكد أن بدون استشراف فعّال لن يكون لإدارة المستقبل القدرة على النجاح[14].

أما في الجانب الشرعي، فإن العلاقة بين الاستشراف وإدارة المستقبل تتجلى في فقه المآلات، الذي يدعو إلى النظر في النتائج قبل وقوعها، وإلى الأخذ بالحيطة، وإلى بناء القرارات على تقدير العواقب. وقد أكّد الإمام الشاطبي أن النظر في مآلات الأفعال أصل مقصود، وهو ما يشكّل الأساس المفاهيمي للاستشراف في المنهج الإسلامي[15].وتنطلق إدارة المستقبل في ضوء المقاصد الشرعية من أن التقدير الصحيح للمستقبل جزء من حفظ الضرورات؛ فحفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل لا يمكن تحقيقه من دون توقع المخاطر التي قد تهدد هذه الضرورات مستقبلاً، ومن هنا يكون الاستشراف هو الأداة التي تكشف التهديد، وإدارة المستقبل هي الأداة التي تمنع وقوعه[16].

كما أن العلاقة بين المجالين تتعمّق عند تحليل المخاطر؛ فالاستشراف يعمل على اكتشاف نوع الخطر واحتمالاته، بينما تعمل إدارة المستقبل على وضع الخطط الوقائية للتعامل معه، سواءً عبر السياسات العامة أو الخطط الأمنية أو خطط التنمية المستدامة[١٧].

وبذلك يتضح أن الاستشراف وإدارة المستقبل ليسا مجالين منفصلين، بل يمثل كل منهما مرحلة ضرورية في صناعة المستقبل الواعي؛ فالأول يقوم على قراءة الزمن، والثاني يقوم على بناء الزمن القادم، ومن تكاملهما تُصنع السياسات المستدامة وتحقيق الفاعلية الوقائية للمجتمعات [18]

المطلب الثالث: مرتكزات بناء الرؤية المستقبلية

تقوم الرؤية المستقبلية على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي توجه عملية التخطيط والتحليل نحو تصوّر دقيق للاتجاهات القادمة. ويُعدّ تحليل الاتجاهات الكبرى (Mega Trends) أحد أهم هذه المرتكزات، إذ يعتمد على دراسة التحولات السكانية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية، والبيئية، ومحاولة فهم تأثيرها المتبادل على المدى الطويل. فالاتجاهات الكبرى ليست أحداثاً جزئية، بل مسارات ممتدة تُعيد تشكيل بنية العالم[19].ويرتكز بناء الرؤية المستقبلية كذلك على منهج السيناريوهات، الذي يُعدّ أداة تحليلية تهدف إلى تصور عدة مسارات محتملة للمستقبل، بناءً على بيانات الواقع ومعطياته واتجاهاته. ويقوم هذا المنهج على وضع سيناريو متفائل، وسيناريو متشائم، وسيناريو مرجعي، ثم تحليل المتغيرات التي قد تدفع نحو كل مسار. وتكمن قيمته في كونه يساعد صانع القرار على الاستعداد لمختلف الاحتمالات[20].ومن المرتكزات الجوهرية أيضاً تحليل المخاطر والفرص، إذ إن الرؤية المستقبلية لا تقوم فقط على تجنب التهديدات، بل على استثمار الفرص الناشئة التي قد تُحدث نقلة نوعية في الواقع. وتُظهر دراسات التخطيط الاستراتيجي أن دمج الفرص مع المخاطر في عمليات الاستشراف يزيد من دقة التوقعات بنسبة عالية، لأنه

يمنع التركيز على جانب واحد من الصورة[21].كما يعتمد بناء الرؤية المستقبلية على الاستقراء العلمي(Scientific Extrapolation) ، وهو منهج يقوم على تحليل البيانات التاريخية، ورصد الأنماط، وفهم العلاقات بين المتغيرات، ثم إسقاطها على المستقبل وفق معادلات علمية ونماذج توقعية. ويستخدم هذا المنهج في الاقتصاد، والمناخ، والعلوم الصحية، والهندسة، وغيرها[22].ويُضاف إلى ذلك الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بوصفه أحد المرتكزات الحديثة في بناء الرؤية المستقبلية، حيث تُستخدَم الخوارزميات التحليلية لاكتشاف الأنماط المخفية في البيانات الكبيرة، وتوقع الاحتمالات بدقة أعلى من التحليل التقليدي. وقد أصبحت النماذج الذكية جزءاً أساسياً من تخطيط المخاطر المستقبلية، خاصة في مجالات الأمن السيبراني والصحة والاقتصاد[23].ومن المرتكزات التي تؤثر بعمق في بناء الرؤية المستقبلية تحليل المآلات، وهو مفهوم شرعي أصيل يقوم على اعتبار نتائج القرار قبل اتخاذه، وتوقع عواقبه المحتملة. وقد أكد العلماء على أن "النظر في عواقب الأمور يعد من أركان الفقه الراسخ، وهو ما يجعله إطاراً معرفياً يمكن دمجه بفعالية مع الأدوات الحديثة في الاستشراف[24].وتعتمد الرؤية المستقبلية كذلك على مرتكز المرونة(Resilience) ، أي قدرة النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأمني على التكيّف مع التغيرات المفاجئة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أكثر المجتمعات قدرة على مواجهة المستقبل ليست الأقوى اقتصادياً فقط، بل الأكثر مرونة في مؤسساتها وأنظمتها ومجتمعها[25].ويُعدّ التكامل المعرفي بين العلوم المختلفة مرتكزاً ضرورياً أيضاً، إذ إن بناء الرؤية المستقبلية لا يمكن أن ينجح إلا عبر دمج الاقتصاد مع الاجتماع، والسياسة مع التكنولوجيا، والعلوم الإنسانية مع العلوم الطبيعية، فالمستقبل لا يصنعه علم واحد، بل تتقاطع فيه مجموعة علوم تعطي صورة شاملة للواقع المتغير[26].وأخيراً، يرتكز بناء الرؤية المستقبلية على الاستبصار القيمي (Value Foresight)، أي أن تُبنى الرؤية المستقبلية على قيم واضحة تحدد ماذا نريد أن نكون، وكيف نريد أن نعيش، وما أولوياتنا المستقبلية. وهذا البعد القيمي يجعل الرؤية أكثر إنسانية وأكثر انسجاماً مع هوية المجتمع[27].

وبذلك يتضح أن بناء الرؤية المستقبلية هو عملية مركّبة تتداخل فيها الأدوات العلمية مع الرؤية القيمية، وتتطلب تحليلاً دقيقاً للاتجاهات والسيناريوهات والمخاطر والفرص، إضافةً إلى وعي عميق بالمآلات والنتائج المحتملة.

المبحث الثاني: المنهجية الوقائية في ضوء المقاصد الشرعية

المطلب الأول: الأساس المقاصدي في دفع المفاسد ومنهج الوقاية

يرتكز المنهج الشرعي في أصله على مبدأ دفع المفاسد باعتباره مقدمًا على جلب المصالح، وهو ما يشكّل حجر الأساس في البناء الوقائي الذي تقوم عليه الأحكام الشرعية. فقد قرر العلماء أنّ الشريعة جاءت لحفظ الضرورات الخمس، وأن كل ما يهدد هذه الضرورات يعدّ مفسدة يجب منعها قبل حصولها[28].ويُعدّ دفع المفاسد أصلًا مقاصديًا ثابتًا دلّت عليه النصوص الشرعية وقواعد الفقه وممارسات الاجتهاد وقد نصّ الغزالي على أنّ «حماية مقصود الشرع في الخلق أصلٌ قطعي لا خلاف فيه مما يدلّ على أن المنهج الوقائي متجذر في صلب الوحي الإسلامي[29].

أولًا: مفهوم الوقاية في المنظور المقاصديتقوم الوقاية على اتخاذ إجراءات استباقية تمنع حدوث الضرر أو تُقلل آثاره. وهو مفهوم واسع يشمل الوقاية الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والسياسية. وقد تناول ابن عاشور هذا المبدأ بقوله إن الشريعة "تسعى إلى منع أسباب الفساد في أصلها قبل ظهورها مما يجعل الوقاية سلوكًا منهجيًا متقدمًا على المعالجة[30].

ثانيًا: أدلة دفع المفاسد في الشريعةاستند العلماء في تقرير أصل الوقاية إلى مجموعة من النصوص، منها قوله تعالى :﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٣١]، وهو أصل في المنع من كل ما يؤدي إلى الضرر. كما في الحديث النبوي: «لا ضرر ولا ضرار»، الذي يُعد قاعدة كلية في منع أسباب الفساد.وقد اعتبر الشاطبي أنّ «تكاليف الشريعة تدور على حفظ النظام العام ودفع الاختلال «وهذا المعنى يعكس أن النظام الوقائي جزء من مقاصد التشريع[32].

ثالثًا: تحقيق المناط وإدراك المآلات

لا يمكن تطبيق المنهج الوقائي دون القدرة على إدراك المآلات المستقبلية للأفعال والسياسات. ويسمى هذا في علم المقاصد بـ تحقيق المناط، وهو القدرة على تنزيل الحكم على الواقع وفق نتائجه المتوقعة. وقد بيّن عبد الكريم زيدان أنّ تحقيق المناط يقوم على "التعرّف على الملابسات والنتائج المحتملة قبل تنزيل الحكم[٣٣]ومن هنا، تلتقي أدوات الدراسات المستقبلية مع الأدوات المقاصدية في نقطة "تقدير العواقب"، مِمَّا يجعل الاستشراف امتدادًا طبيعيًا للفقه المقاصدي.

رابعًا: الوقاية باعتبارها نظامًا عامًا تؤكد الأدبيات المقاصدية أنّ منهج الوقاية يتجاوز الفقه الفردي ليصبح نظامًا عامًا يحمي المجتمع والدولة. فحماية الأمن، ومنع الفساد الإداري، وضبط السلوك الاقتصادي، كلها تدخل تحت مبدأ "سد الذرائع"، وهو أحد أهم أدوات الوقاية الشرعية[٣٤].

المطلب الثاني: توظيف المقاصد الشرعية في تحليل وتقدير المخاطر المستقبلية

إن الجمع بين المقاصد الشرعية والدراسات المستقبلية يوفر إطارًا تحليليًا عميقًا لفهم المخاطر وتقديرها. فالمقاصد تُعطي منهجًا يحدد ما يجب حمايته (المصالح)، وما يجب منعه (المفاسد)، بينما تُقدم الدراسات المستقبلية الأدوات العلمية للتنبؤ والتحليل.

أولًا: المقاصد كمنظور معياري لتحديد طبيعة المخاطر

يمكن للمقاصد أن تعمل كمعيار لتصنيف المخاطر وفق درجة تأثيرها على الضروريات الخمس. فالمخاطر التي تهدد الدين أو النفس أو العقل أو المال أو النسل تأخذ مرتبة "الخطر العالي". وقد أكد الخادمي أنّ «المقاصد تقدم سلمًا دقيقًا لتقدير درجة الضرر.[٣٥]

ثانيًا: استخدام قواعد المقاصد في تحليل احتمالات التهديد

تعتمد	قواعد	مثل:
	✓سد	الذرائع
	✓اعتبار	المآلات
	✓درء	المفاسد

✓تقديم الأكثر مصلحة في تحليل احتمالات تحقق التهديدات المستقبلية. فسد الذرائع مثلًا يعالج المخاطر في مرحلة "الأسباب"، لا في مرحلة "النتائج"، وهو ما يتفق كليًا مع التحليل الاستباقي[٣٦]ثالثًا: المقاصد كأداة لترتيب الأولويات الاستراتيجيةعند تعدد المخاطر، تُساعد المقاصد في تحديد أولويات التعامل معها. فإذا تعارضت مصلحة اقتصادية مع مفسدة اجتماعية كبيرة، تُقدّم المفسدة الاجتماعية لأن ضررها أعظم. وقد أشار الأنصاري إلى أن «ترتيب الأولويات هو جوهر المقاصد[٣٧].

رابعًا: ربط المقاصد بالنماذج التحليلية الحديثة

يمكن	دمج	مبادئ	المقاصد	مع	أدوات	تحليل	مثل:
			–مصفوفة		التأثير		والاحتمالية
			–تحليل				الاتجاهات
			–بناء				السيناريوهات

وقد أشار الدليمي إلى إمكانية "مواءمة التحليل الكمي مع القواعد الشرعية حين تكون المصلحة معيارًا محوريًا[38]

المطلب الثالث: بناء النموذج الوقائي للمخاطر المستقبلية في ضوء المقاصد

إن بناء نموذج وقائي يجمع بين المقاصد الشرعية والدراسات المستقبلية يمثل خطوة متقدمة نحو تأسيس منظومة متكاملة لإدارة المخاطر على المستوى الوطني والمؤسسي.

أولًا: مكونات النموذج الوقائي المقاصدي

يتكون النموذج من أربعة محاور رئيسة:

١. تحديد المصالح المحورية المراد حمايتها وفق المقاصد الخمس.

٢. تحليل التهديدات المرتبطة بكل مصلحة.

٣. تقدير السيناريوهات المحتملة بناءً على مؤشرات التغير.

٤. تحديد الإجراءات الوقائية المتوافقة مع المقاصد.

وقد أشار ابن عاشور إلى أن "المصلحة لا تُحفظ إلا بمعرفة طرق الفساد ووسائل دفعها[39] "

ثانيًا: دمج أدوات الاستشراف مع منهج سد الذرائع

يُعد	سد	الذرائع	من	أوسع	أدوات	الوقاية	الشرعية.	ويمكن	تفعيله	مع	أدوات	الاستشراف	عبر:
						–منع	الأسباب			المؤدية			للتهديد.
						–تقدير	خطورتها			قبل			وقوعها.
						–وضع	تشريعات	تُقيّد		مسارات			الفساد.

وقد أكد الشاطبي أن الذريعة «تُمنع إذا غلب على الظن أنها تُفضي إلى مفسدة[٤٠]

ثالثًا: نمذجة المصلحة–المفسدة

يقوم هذا النموذج على تقييم:

–درجة المصلحة

–درجة المفسدة

–احتمالية حدوث كل منهما

ثم إصدار قرار وقائي بناء على قاعدة: المرجّح يقدم على المرجوح، وقد عرض الغزالي مبدأ موازنة المفاسد كقاعدة عقلية وشرعية[41]

رابعًا: تطبيقات عملية للنموذج

يمكن تطبيق النموذج في مجالات مثل:

–الأمن السيبراني

–الوقاية من التطرف

–إدارة المخاطر الصحية

–سياسات التعليم

حيث يمكن دمج مؤشرات التغير مع قواعد المقاصد لتكوين رؤية واضحة عن الأخطار القادمة وكيفية الوقاية منها[٤٢]

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث موضوع استشراف المخاطر المستقبلية في ضوء المقاصد الشرعية بوصفه إحدى القضايا التي أصبحت تمثل ضرورة علمية واستراتيجية في العصر الحديث، الذي تتسارع فيه التحولات وتتعاظم فيه التحديات ذات الطابع الرقمي والاجتماعي والاقتصادي والأمني. وقد أظهر التحليل في المبحثين أنّ الجمع بين الدراسات المستقبلية والمنهج المقاصدي يوفر إطارًا تشغيليًا ومنهجيًا قادرًا على فهم المآلات وتحليلها، وصياغة استجابات وقائية تستند إلى قواعد راسخة من التراث الشرعي.فقد بين المبحث الأول الأسس النظرية لاستشراف المخاطر، من خلال تحديد مفهومها وطبيعتها، وبيان علاقة الاستشراف بإدارة المستقبل، إضافة إلى الوقوف على مرتكزات بناء الرؤية المستقبلية القائمة على التحليل العميق للواقع، وبناء السيناريوهات، وتقدير المخاطر والفرص، وتعزيز القدرة المؤسسية. واتضح من ذلك أن الاستشراف ليس مجرد عملية تنبؤية، بل هو منهج علمي متكامل يجمع بين التحليل والنمذجة والتخطيط الاستراتيجي. أمَّا المبحث الثاني فقد تناول الأساس الوقائي للمقاصد الشرعية، باعتبارها إطارًا عميقًا في دفع المفاسد وحماية الضرورات الخمس، وبيّن كيف يمكن توظيف القواعد المقاصدية في تحليل المخاطر المستقبلية وتقدير آثارها المحتملة على الفرد والمجتمع والدولة. كما تم وضع نموذج مقترح للوقاية المستقبلية يقوم على الجمع بين أدوات الاستشراف الحديثة ومبادئ المقاصد، بما يمكّن من بناء سياسات وقائية أكثر وعيًا بالمآلات، وأكثر قدرة على حماية المصالح العامة والخاصة.وتوصل البحث إلى أن المقاصد الشرعية ليست إطارًا فقهيًا فحسب، بل هي منظومة معرفية ومنهجية قادرة على الإسهام في بناء مستقبل آمن ومتوازن، وأن دمجها في الدراسات المستقبلية يمثل إضافة نوعية في تعزيز الوعي بالمخاطر وتطوير آليات التعامل معها قبل وقوعها. كما أكدت النتائج أن اعتماد منهجية وقائية مبنية على الاستشراف والمقاصد من شأنه دعم صناعة القرار، ورفع كفاءة السياسات العامة، وتحقيق الاستقرار في ظل عالم سريع التغيّر.وفي ضوء ما تقدَّم، يوصي البحث بضرورة تعزيز ثقافة الاستشراف داخل المؤسسات، وتطوير مناهج تعليمية ومراكز بحثية متخصصة تجمع بين الدراسات المستقبلية والمقاصدية، والعمل على تبني سياسات وقائية شاملة تستند إلى المعطيات العلمية من جهة، وإلى القواعد الشرعية من جهة أخرى، بما يحقق التكامل بين العلم والقيم، وبين الواقع والمستقبل.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. إدارة الأزمات والمخاطر، أحمد محمد الحدّاد، عمّان: دار المسيرة، ط٢، ٢٠١٨.

٢. إدارة المستقبل: مدخل في الدراسات المستقبلية، إسماعيل عرابي، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠١٦.

٣. إدارة المخاطر الحديثة، خالد الشمري، بغداد: دار الحكمة، ط١، ٢٠٢٠.

٤. أسس الدراسات المستقبلية، عبدالقادر عمر، عمّان: دار صفاء، ط١، ٢٠١٩.

٥. الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، القاهرة: دار التراث، ط٣، ٢٠٠٥.

٦. المصالح المرسلة، محمد مصطفى شلبي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٧٢.
٧. المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٠.
٨. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري، تحقيق خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣.
٩. المقدمات الأساسية في التخطيط الاستراتيجي، طارق سويدان، الكويت: الإبداع الخليجي، ط١، ٢٠١٤.
١٠. بحوث في مقاصد الشريعة، أحمد الريسوني، الدار البيضاء: المعارف الجديدة، ط١، ١٩٩٩.
١١. تحليل السيناريوهات في الدراسات المستقبلية، رائد كريم، بغداد: دار العصماء، ط١، ٢٠٢١.
١٢. تحليل المخاطر في التخطيط، جاسم العزاوي، عمّان: دار اليازوري، ط١، ٢٠١٧.
١٣. تحقيق المناط وتطبيقاته، عبد الكريم زيدان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ٢٠٠١.
١٤. التنبؤ الاستراتيجي، سعد فوزي، عمّان: دار اليازوري، ط١، ٢٠١٨.
١٥. التنمية الرقمية والحكومة الذكية، حميد رشيد، دبي: مكتبة الإمارات، ط١، ٢٠٢٠.
١٦. حماية الضرورات الخمس، سعيد بن ناصر الغامدي، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠١٢.
١٧. درء المفاسد وتقديم المصالح، عبد المجيد النجار، تونس: دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٧.
١٨. رسالة في المصلحة، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق محمد اعميم، تونس: دار سراس، ط١، ١٩٩٦.
١٩. شروط النهضة، مالك بن نبي، بيروت: دار الفكر، ط١٠، ٢٠٠٠.
٢٠. علم الاجتماع المستقبلي، سامي جابر، القاهرة: نهضة مصر، ط١، ٢٠١٥.
٢١. فقه المآلات، نور الدين الخادمي، تونس: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨.
٢٢. القواعد الكبرى في المقاصد الشرعية، فريد الأنصاري، الرباط: دار السلام، ط١، ٢٠٠٦.
٢٣. لسان العرب، ابن منظور، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٠.
٢٤. منهجيات الاستشراف والتحليل البيئي، سالم الدليمي، بغداد: دار الربيع، ط١، ٢٠١٩.
٢٥. الوقاية في الشريعة الإسلامية: دراسة مقاصدية، عبد العزيز العويد، الرياض: دار إحسان، ط١، ٢٠١٤.

هوامش البحث

[1] تحليل البيانات الضخمة وإدارة المخاطر – ريتشارد توماس ٩١.

٢ نظرية البجعة السوداء – نسيم طالب ص ٣٨.

3 الدراسات المستقبلية والتحليل المتداخل – مايكل كيتنغ ٦٧.

4 منهجيات التنبؤ الاستراتيجي – إدوارد كورن ١٤٤.

[5] فلسفة إدارة المستقبل – هيلغا نوفوتني ص ٥٢.

٦ الأخلاق والمخاطر المعاصرة – عدنان فريد ص ١١٨.

٧ تقرير المخاطر العالمية – المنتدى الاقتصادي العالمي – ٢٠٢٤ – ص ١١.

8 الموافقات – الشاطبي ١٧٧.

9 الأمن القومي وإدارة المخاطر – جوزيف نايف ص ١٣٢.

١٠ إدارة المستقبل والتحول الاستراتيجي جيرالد فيردان ص ٤١.

١١ أسس الدراسات المستقبلية – غلين ميلر ص ٧٣.

١٢ إدارة التغيير وصناعة السياسات – هنري مينتزبرغ ص ١١٢.

13 التخطيط الاستراتيجي وصناعة المستقبل – دانيال وينتر ص ٩٥.

14 نماذج السياسات المستقبلية – مركز الأبحاث الحكومي الكندي ص ٥٨.

15 الموافقات – الشاطبي –٥/ ١٧٨.

16 المدخل إلى المقاصد الشرعية – أحمد الريسوني – ص ١٢٢.

١٧ إدارة المخاطر في المنظمات العامة – جون هولاند – ص ٦٦.

18 صناعة المستقبل وإدارة التغيير – مايكل غان – ص ١٠١.

19 الدراسات المستقبلية والتحولات العالمية – بيتر شميدت – ص ٤٩.

20 بناء السيناريوهات المستقبلية – هيرمان كان – ص ٧٧.

21 إدارة الاستراتيجية الحديثة – كينيث آندروز – ص ١٣١.

22 المنهجيات العلمية في تحليل المستقبل – جاكوب ليفيت – ص ٥٤.

23 الذكاء الاصطناعي وإدارة المستقبل – هنري واتسون – ص ٩٣.

24 الموافقات – الشاطبي – ج ٥، ص ١٨١.

25 نظرية المرونة المجتمعية – دايفد ألكسندر – ص ٦٨.

26 التكامل المعرفي وصناعة القرار – مارك هاريس – ص ١٠٢.

27 القيم وصناعة المستقبل – توماس روجرز – ص ٥٧.

28 الموافقات، الشاطبي، ص ٨٢.

29 المستصفى، الغزالي، ص ٢٧٦.

30 رسالة في المصلحة، ابن عاشور، ص ٤٤.

٣١ سورة البقرة ١٩٥

32 الموافقات، الشاطبي، ٢، ص ٢٩.

٣٣ تحقيق المناط وتطبيقاته، عبد الكريم زيدان، ص ٥١.

٣٤ المصالح المرسلة، شلبي، ص ٩٧.

٣٥ فقه المآلات، الخادمي، ص ٦٧.

٣٦ درء المفاسد وتقديم المصالح، النجار، ص ٥٥.

٣٧ القواعد الكبرى في المقاصد، الأنصاري، ص ٧٣.

38 منهجيات الاستشراف والتحليل البيئي، الدليمي، ص ٨٨.

39 رسالة في المصلحة، ابن عاشور، ص ٥٣.

٤٠ الموافقات، الشاطبي، ٢، ص ١٤٤.

41ينظر: المستصفى، الغزالي، ١، ص ٣١٢.

٤٢ الوقاية في الشريعة الإسلامية، العويد، ص ١٠١.